

منهجية النظرية المجذرة - آفاق بحثية جديدة في علوم الإعلام والاتصال -

Grounded Theory Methodology: Promising Research Perspectives in Communication Studies

د. بوقطاية نسيم

مخبر وسائل الإعلام، الاستخدامات الاجتماعية والاتصال
(الجزائر)

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام (الجزائر)

bouguettaya.nassim@ensjsi.dz

بن نية فاطمة*

مخبر وسائل الإعلام، الاستخدامات الاجتماعية والاتصال
(الجزائر)

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام (الجزائر)

bennia.fatima@ensjsi.dz

ملخص:	معلومات المقال
يقترح هذا المقال تحليلاً لإشكالية التنظير في علوم الإعلام والاتصال من خلال تقديم قراءة لأهمية توظيف منهجية النظرية المجذرة في تحقيق هذا المسعى. يتعلق الأمر كذلك بإيضاح أهمية هذه المنهجية في فهم الظاهرة الاتصالية المتسمة بالتعقيد والتغير المستمر، وتعليل ضرورة الإستعانة بأطر نظرية جديدة في هذا الحقل المعرفي على ضوء ما تنطوي عليه البحوث النوعية من إمكانات جديدة بالإهتمام.	تاريخ الارسال: 2021/10/03 تاريخ القبول: 2021/10/24
	الكلمات المفتاحية: ✓ منهجية النظرية المجذرة ✓ البحث النوعي ✓ علوم الاعلام والاتصال
Abstract :	Article info
This article proposes an analysis of the issue of theorizing in communication studies. This will be achieved by stressing the importance of employing the grounded theory methodology. The article will also highlight the importance of this methodology in understanding the communication phenomenon which is characterized by complexity and continuous change. The necessity of using new theoretical frameworks in this field of knowledge in the light of the interesting potential of qualitative research will also be underscored.	Received : 03/10/2021 Accepted: 24/10/2021
	Keywords: ✓ Grounded theory methodology ✓ Qualitative research ✓ Communication studies

❖ **مقدمة:** تُعدُّ العلاقة بين البحث العلمي والنظرية مسألةً جوهريةً في علوم الإعلام والاتصال، فما يجعل الباحث يطرح التساؤلات الصحيحة، ويصوغ الفرضيات المنطقية، ويتعامل مع الحقائق المُلتبسة وفق خطواتٍ منظّمة، هو ما تُمنّحه لها لنظرية من مكتسباتٍ لتحقيق كلّ هذا.

لقد قدّمت علوم الإعلام والاتصال الظاهرة الاتصالية والإعلامية من خلال نظرياتٍ إقترح العديد منها في وقتٍ ما فهماً معيناً، إلاّ أنّها مع كلّ عجزٍ أو إخفاق تُظهره في التعامل مع الظواهر، يتمّ تجاوزها الى أطرٍ أخرى ذات نجاعةٍ أكبر، وهو ما سمح لهذا العلم الحديث بالتطوّر.

وباعتبار أهمية النظرية لعلوم الإعلام والاتصال، فإنّ التفكير في ضرورة تجديد واستحداث أطرٍ مناسبة لفهم الوقائع المستحدثة، هو ما ساقنا من خلال هذا المقال الى طرح إشكالية التنظير كحاجة معرفية لتجاوز مآزق النظرية، حيث سنتناول منهجية النظرية المجذرة كأحد الحلول المقترحة، وهو تناولٌ لا نريد من خلاله أن نفصل في إجراءات هذه المنهجية وأدواتها، فهي موضوعٌ قد نال حقه في البحث، أو أن نفتح باب التعارض والتفاوض بين البحوث النوعية والكمية بصفقتها خلفيةً إبستمولوجيةً لنزاعها مع منهجياتٍ أخرى، فهو نقاشٌ قد تمّ تجاوزه، ولكننا بالمقابل سنعمل على إبراز العلاقات التي يمكن تظهيرها بين منطلقاتها الفلسفية وإجراءاتها، وما يمكن تحقيقه من خلالها على مستوى بناء الأطر النظرية الجديدة.

وانطلاقاً من محاولة سدّ الفراغ الملاحظ حول مسألة التنظير في حقل علوم الإعلام والاتصال، وهي القضية التي تناولها عديد الباحثين لا سيّما في السياق الأكاديمي العربي كالصّادق الحمامي ونصر الدين لعياضي وسعيد لوصيف لكن بدون أن يتمّ فتح نقاشٍ واضحٍ حول حلولها المنهجية، ولأنّنا نرى أن الإمكانيات التي تحوزها منهجية النظرية المجذرة لبناء هامة في بناء أطرٍ نظرية جديدة وفتح مجالاتٍ بحثية جديدة بالاهتمام، سنحاول التأسيس لهذا الطرح من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هي الآفاق البحثية الجديدة التي تمنحها منهجية النظرية المجذرة لعلوم الاعلام والاتصال فيما يخصّ التنظير؟

ولتحقيق هذا المسعى عمدنا الى تفكيك هذا السؤال المحوري إلى مجموعة تساؤلاتٍ فرعية هي:

- ما الذي يجعل من بناء وتوظيف أطرٍ نظرية جديدة حاجةً معرفيةً أساسية لفهم الظاهرة الاتصالية في تعقيداتها المتنامية؟

- ما هو واقع التنظير في علوم الإعلام والاتصال اليوم؟

- وكيف يمكن لمنهجية النظرية المجذرة بصفقتها بحثاً نوعياً أن تساهم في التنظير لهذا الحقل المعرفي؟

❖ **في الحاجة الى بناء وتوظيف أطرٍ نظرية جديدة لفهم الواقع الانساني:** يمكننا وصف النظرية

بالإطار المرجعي الذي ينظّم البحث في بناء تجريدي منظم ومنسجم، وبالتالي اعتبارها الآلية التي

تتوضح من خلالها الترابطات بين العناصر المكونة للظاهرة المدروسة، لتصبح بذلك ذات معنى من خلال ما تقدمه هذه الآلية من أنظمة للتفسير (لارامي، فالي، 2009، ص 159-160)، ولأن النظرية تسعى الى فهم عالم مطبوع بالتحويلات العميقة، فهي في اعترافها بتأثير هذه التغيرات تتغير أيضا وتتجدد لتقدم فهماً أفضل للواقع الإنساني. ويزودنا تاريخ العلم في هذا الإطار بما يمكن اعتباره تحولات كبرى في مسار المعرفة، كنهاية الماركسية، والتشكيك في المدرسة البنيوية، والتخلي البائن عن مشروع نظريات عامة كليانية لصالح إعادة التفكير في الفرد وفي مسألة انفصال كل ما هو فيزيولوجي عن ما هو عقلي واجتماعي (بوخريسة، 2013، ص ص 5-8).

أشار فيلسوف العلم Popper إلى ضرورة التجديد في النظرية، وجعل هذه الفكرة في صلب تفكيره، حيث يعتبر أن "التطور العلمي لا ينشأ عن طريق تراكم الملاحظات بل نتيجة الإقصاء المتكرر للنظريات وتعويضها بأخرى تمتلك قبولاً أكبر" (أورد في: لعياضي، 2016).

كما نلمس أهمية هذا الطرح في التصور الذي قدمه Kuhn للعلم معتبراً إياه تاريخاً من الأزمات والثورات التي طالما شهدت هدم نظريات ونماذج وبناء أخرى. حيث تنشأ في مستوى هذه الإنقطاعات الفكرية التساؤلات الكبرى والشكوك حول فعالية ما وصلت اليه المعرفة الحالية، وعن مدى قدرتها على حل أزمت العالم، مما يؤدي الى توليد فكر جديد يعمل على مساية العقل في بحثه عن فهم مختلف لهذه الأزمات. إن المعرفة العلمية بهذا لا يمكنها التطور، إلا من خلال حركتي البناء والهدم المستمرتين.

لقد أدى التفكير في أهمية النظرية من قبل Swedberg (2017) إلى تقديم ملاحظة هامة بخصوص وضعها الحالي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهذه العلوم قد اتخذت خطوة كبيرة الى الأمام خلال القرن العشرين بدءاً من الحرب العالمية الثانية، وهذا من خلال تركيزها على المناهج، إلا أنها لم تحقق ذات التقدم على مستوى النظرية، بسبب وجود قنوات متصلة لدى الباحثين بجدوى النظريات القائمة، وسيطرة النماذج التقليدية على تصميم طرق البحث العلمي.

ويشرح Swedberg كيف تبدأ غالبية البحوث من خلال تقديم خطة، أو تصميم بحث، يتبعها تساؤل وعرض للمنهجية، ويرى أن هذا المسار في إنجاز البحث مصيره التخلّص من كل البيانات المعاندة بسبب عدم توافقها مع الأطر النظرية المعتمدة، وبالتالي فقدان فرصة قول شيء لافت بخصوص الظاهرة محل الدراسة. وللخروج مما يسميه بالمأزق، يقترح على الباحثين طريقة المواجهة المبكرة والحادة مع المعطيات الميدانية دون الخضوع للأطر النظرية الجاهزة، كما ينصح بالتعامل مع الموضوع من كل جانب، وبأسلوب سريع وغير نسقي، وهو الأمر الذي سيمنحهم الفرصة لاكتشاف شيء جديد، ويساعدهم على صياغة التبصّرات التي تعترضهم في شكل مفاهيم ونظريات مبتكرة.

لقد عرف تاريخ العلم محاولاتٍ جادة وفق هذا المسار، كأعمال Goffman وBourdieu، ولكنّ نتائجهم وصلتنا دون أن تتّضح لنا، وبشكل جيّد، طريقة قيامهم بالتّظهير، وإن وجدت بعض السرديات حول طرق القيام بهذه الحرفة.

❖ **واقع التّظهير في علوم الإعلام والاتّصال:** ثمة ما يميّز علوم الإعلام والاتّصال عن غيرها من الفروع المعرفيّة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة وهو عدم استقرارها إلى حدّ الآن كتخصّصٍ علميٍّ مستقلٍّ، فهي حديثة النشأة نسبياً، ووضعها الاعتباري لا يزال غير واضح في ظلّ مفارقة تتمثّل في طبيعة فكرها الذي لا يتوافق مع المسالك المعروفة أكاديمياً من جهة، وتطلّعها إلى تزويد الفكر العلميّ بمقارباتٍ تساهم في الإلمام بتغيّرات المجتمعات المعاصرة من جهةٍ أخرى (مبيج، 2011، ص ص 95-98).

ومن الأمور التي عزّزت اللاّاستقرار في علوم الإعلام والاتّصال هو عدم استقلاليتها المعرفيّة نتيجة انعدام أطرٍ نظريّة خالصة وخاصّة بها، فهي، وكما يقول Wolton (1997)، قد جاءت نتيجة إسهام ثلاث قطاعاتٍ هي "العلوم العصبية"، "العلوم المعرفيّة" و"العلوم الاجتماعية"، إضافةً إلى ارتباط تشكّلها بحقولٍ أخرى على غرار الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والتّاريخ والحقوق وعلم النفس، دون أن ننسى جذورها المنسيّة كعلوم التربية والفن وغيرها من التخصصات، مما جعلها تتقاسم "خصائصها النظرية والإبستمولوجية" (الحيدري، 2017)، مع أكثر من حقلٍ معرفيٍّ.

ورغم الصعوبة التي عرفتتها علوم الإعلام والاتّصال في تأسيس مقارباتٍ خاصّة بها، إلّا أنّ مساهمتها في تقديم فهمٍ لمشكلات العالم من خلال هذا التّحاقل أمرٌ لا يمكن إنكاره، رغم أنّه قد شكّل في أحيانٍ كثيرة عائقاً أمام الإعراف بانتسابها إلى نسق العلم الحديث.

لقد وُلّد الجدل النظريّ حول شرعيّة علوم الإعلام والاتّصال آراءً متعدّدة ومتقاربة، فبينما يخوض Bognoux هذا النقاش بقوله إنّ الاتّصال هو الحقيقة الموجودة في كلّ العلوم غير أنّه كعلمٍ يبقى حقيقةً مفقودة، يرى Wolton أنّه لا يمكن للاتّصال أن يكون علماً أصلاً، أو أن يتحوّل إلى نظريّة، لأنّه باختصارٍ ملنقى نظريّات. أمّا Proulx وBreton، فهما يؤمنان في بناء علمٍ للاتّصال، لكن بشرط الفصل بين العلم والتقنيّة، وبين العلم والإيديولوجيا، مع التخلّي كليّاً عن فكرة إنشاء نظريّة عامّة موحّدة. ولا يبتعد Sfez كثيراً عن هذه التّصورات، عندما يتساءل عن إمكانيّة وجود سبيلٍ لتكوين علمٍ للاتّصال، فهو يصفه بالمجال الذي لا يمتلك تاريخاً أو إبستمولوجيا (أورد في: الحيدري، 2017).

يبدو أنّ علوم الإعلام والاتّصال غير مستعدّة بهذا لتقديم نفسها كمعرفةٍ منتهية، لذلك من الأجدر بها الإنفتاح على آفاقٍ نظريّة مبتكرة وعلى موضوعاتٍ بحثيّة جديدة، لا سيّما وأنّ هناك نزوعاً لإيجاد موقعٍ لها داخل الجدالات العالميّة الكبرى، كمجال التعدّد الثقافي والمبادلات الخاصّة بالسلع الثقافيّة والإعلاميّة (مبيج، 2011، ص 98)، كما أنّها لا تزال في طريق اكتساب شرعيّتها، وهو الأمر الذي تسعى إليه من

خلال الإضافات التي قدمتها للفهم النظري للظواهر، لا سيما في ظل ما يعرفه العالم حالياً من تغيرات وتعقيدات على غرار العولمة الرقمية والحروب الإلكترونية والمشاكل البيئية والقضايا الصحية العالمية، وهي إسهامات وإن وجدت، إلا أنها تبقى غير كافية لتأخذ هذه العلوم مكانتها واعترافها في الساحة المعرفية.

في المقابل، ستؤسس هذه التحولات -لامحالة- لمرحلة إنتقالية في التعامل مع النظرية، حيث سيتمّ التحلي عن أطر نظرية لها شهرتها الواسعة لتأخذ محلّها نظريات أخرى، ونسوق هنا على سبيل المثال نظرية التّأطير الإعلامي ونظرية انتقال المعلومات عبر مرحلتين (لعياضي، 2016)، ونظريات التأثير وغيرها، والتي تركت مكانها لصالح أخرى، كنظرية الفاعل الشبكي (La théorie de l'acteur réseau) ونظرية التشكّل العضوي لوسائل الإعلام (La théorie de la médiamorphose). لذلك يُسمَح بالتساؤل هنا حول ضرورة التأسيس لمشروع تنظيريّ تتجاوز به علوم الإعلام والاتصال فهمها التقليديّ لصالح فهم جديد، أكثر نجاعةً للإشكاليات المستحدثة ومناسبةً لخصوصية المجتمعات محلّ الدراسة كالمجتمعات العربية، لا سيما وأنّ الوضع الأكاديمي لهذه العلوم يفصح عن ضعفٍ نظريّ واضح بهذه المجتمعات.

ويشخص الصادق الحمامي (2005) سبب هذا الضعف بالإحجام عن المحاولات التنظيرية، والإقتصار بدلاً من ذلك على إعادة إنتاج نماذج المعرفة الغربية في شكل بحوث متفرقة مكررة وغير متسقة، لا يمكنها خلق التراكم المعرفي المطلوب لبناء التخصص.

وهي نفس الفكرة التي خاض في نقاشها نصر الدين لعياضي (2016) من خلال نقده للتبعية التي حوّلت النظريات الغربية الى مسلّمات جاهزة، تُطبّق في سياقات محلية ذات خصوصية ثقافية وحضارية دون نقد أو مساءلة. أو عندما رافع رضوان بوجمعة (2004) لصالح فكرة الذهاب إلى الميدان وإلى عالم الحياة اليومية والمجتمع المنتج للمعنى بدل الإنغلاق الرمزيّ الذي أنتج مجتمعا لا مرئيا من الناحية المعرفية، في إشارة ضمنية لأهمية بناء أطر نظرية جديدة تعكس الواقع المعاش.

تحتاج علوم الإعلام والاتصال اذن إلى اتّباع المسلك التنظيريّ بدل الإقتصار على استعارة النظريات الجاهزة أو في أحسن الأحوال تبينتها، وهو مسلكٌ كفيل بجعل التخصص يفتح على تحولات العالم من جهة، ومرافقة البيئات متعدّدة السياقات الثقافية والحضارية من جهة أخرى، إضافة الى شرعنة مكانتها في نسق العلم الحديث.

❖ **البحث النوعي وأفق التنظير في علوم الإعلام والاتصال:** يُشكّل البحث النوعي تصاميمه المختلفة، كالسرديّ والإثنوجرافيّ والفينومينولوجيّ والنظرية المجردة... الخ، والذي اتّضحت معالمه بشكل كبير خلال العقد الأخير من القرن الميلادي المنصرم وبدايات القرن الواحد والعشرين (كريسول، 2018)، إرثاً

هاماً في علوم الإعلام والاتصال من خلال مدارس كبرى، كمدرسة Chicago التي ارتبطت بمشروع البحث المبرقي في مقاربتها الميكروسوسولوجية لدور أساليب الاتصال في تنظيم الجماعات البشرية، والاهتمام الذي أبدته لإتوجرافيا التفاعلات الرمزية، وهذا في تأثرها بالفلسفة البراغمية / الذرائعية الأمريكية (ماتلار وماتلار، 2005، صص 39-44).

أما مدرسة Palo Alto أو ما يعرف باسم الحركة الخفية (Le collège invisible)، فقد كانت من الاتجاهات التي أغنت هذا الحقل، لا سيما وأنها قد تأسست على منطق أن العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكنها الإتفاق مع نموذج شانون في التواصل، حيث اعتبرت هذا النموذج الشهير سبباً للمآزق العميقة التي وقعت فيها هذه العلوم، ومخرج، تقترح هذه المدرسة تجاوز هذا المنظور الساذج بالسعي الى ملاحظة السلوك الطبيعي للإنسان وأشكال التبادلات التي تتم في كنفه (أورد في: احجيج، 2019، ص14).

وضمن هذا المنظور، يمكن وصف ما قد تقدمه البحوث النوعية لعلوم الإعلام والاتصال بالحلّ الإبيستمولوجي والمنهجي في نفس الوقت، حلّ يتجاوز مسألة التقنيات والإجراءات المنهجية إلى ما يتصل بقضايا المنهج في دلالاته العامة. وسنطرح هنا جملة أفكار في مناقشتنا لمختلف المرتكزات الفلسفية والإجراءات المنهجية التي تشغل وفقها هذه البحوث، والتي تجعلها فعالة بالنسبة للتّظهير:

أولاً: يتبنّى البحث النوعي المنطق الإستقرائي، حيث يضع البيانات الميدانية التي يتم جمعها في أنماط وأصناف وموضوعات، ينظّمها الباحث من الأسفل الى الأعلى من خلال عملية التجريد حتى يصل الدرجة المطلوبة منه، وقتها تبرز المفاهيم ويتم تشييد النموذج النظري، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه من خلال البحث الكمي، بسبب اعتماده على الإستنباط من الأطر النظرية الجاهزة التي يعمل على اختبارها بدل بنائها.

ثانياً: بينما يؤدي الإستنباط المعتمد في البحوث الكمية إلى تفعيل وظيفة التفسير من خلال إيجاد العلاقات الثابتة والمنتظمة إحصائياً بين مختلف الأصناف التي يتم بناؤها، يعمل الإستقراء على تفعيل الفهم، وهو مفهوم له جذوره في الفلسفة الظاهراتية (La philosophie phénoménologique) التي تعدّ من أسس البحث النوعي، والتي تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن الواقع يتشكّل من خلال وعي الأفراد، ليكون بذلك الهدف من البحث هو فهم وإيضاح الطريقة التي يتبعها الناس في بناء معاني ودلالات الأشياء داخل عالمهم المعيش (احجيج، 2019، صص 22-23)، ويساهم بناء الفهم المتكامل وغير الإختزالي للظاهرة المدروسة بهذه الطريقة، في تحقيق ما يسمّى بالتّظهير.

ثالثاً: يتأسس البحث النوعي وفق منظور بنائي، حيث يُسلّم هذا المنظور بفكرة بناء الواقع الاجتماعي من خلال تبادلات الفاعلين. ويشرح بهذا الخصوص Watzlawick أهم المفاهيم التي توجّهه بالنسبة للظاهرة

الإتصالية، ومنها، أن الإتصال نشاطٌ مشترك ناتج عن تفاعل الشكل والمعنى، وأن المنطق الداخلي للفرد، والمعنى الذي يشكّله حول الواقع، هو المتدخل الأساسي في تعريف الوضعيات الإتصالية التي يعيشها، كما أنهدف الفهم هنا هو القبض على المعنى الذاتي والتداوتي (intersubjectif) لوضعية إتصالية معينة، بصفاتها ناتجة عن قصديّة الأفراد المشكّلة من التجارب الخاصة والمعاشة (أورد في: Erika, 2017).

رابعاً: في طبيعته مع الفلسفة الوضعية التي تتعامل مع معطيات الواقع كأشياء يمكن ملاحظتها من الخارج، ومع الحتمية والإختزالية والقطعية التي تنتجها هذه الفلسفة كونها تعتمد المنهج الديكارتي المبني على فصل الجسد عن العقل (هيس بيبير، ليفي، 2015، ص ص 30-31)، يعمل البحث النوعي على استخلاص المعاني إنطلاقاً من آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة، من خلال رصد ممارساتهم في سياقها الطبيعي، وإجراء المقابلات المعمّقة معهم (كريسول، 2018)، وهو بهذا يحقّق أسلوب تفكيرٍ بديل بشأن المعرفة التي طالما فصلت وبشكل صارم بين الذات والموضوع، ليجعل من مجاليّ الجسد والعاطفة، ومن تجارب وتأويلات وعواطف الأفراد مصادر للفهم والمعرفة، باعتبار هذه الأخيرة مصادر معرفيّة، وليست بالمصادر الملوثة كما تتعامل معها المنظومة الوضعية (هيس بيبير، ليفي، 2015، ص 40).

تأسيساً على ما سبق، ومن خلال فحص أهم المنطلقات الفلسفية والإجراءات المنهجية التي توطّر البحوث النوعية، نلمس الآفاق التي تفتحها هذه البحوث أمام بناء الأطر النظرية الجديدة. خاصةً وأنها لا تقدّم فرصة فهم الظواهر المعقّدة وفقط، بل وتجعل من التجارب المجهولة أو المتجاهلة مصدراً أصيلاً للمعرفة العلمية.

❖ **إجراءات وركائز منهجية النظرية المجردة لتشييد النظرية:** تقوم منهجية النظرية المجردة، أو ما يصطلح على تسميتها (La méthodologie de la théorie enracinée)، على فكرةٍ أساسية وهي أن النظرية لا تأتي من الرف، بل يتم توليدها وتجذيرها من البيانات الميدانية المتمثلة أساساً في وجهات نظر المشاركين الذين لهم خبرة بموضوع الدراسة (Creswell & Poth, 2016).

نشأت هذه المنهجية بشكلها الحالي على يد الباحثين Barney G. و Anselm L. Strauss، اللذين لاحظا أن النظريات المستخدمة لم تكن مناسبة لموضوع دراستهما، فلجأ الى تطوير إجراءات منهجية سمحت لهما بتطوير فهمٍ نظريّ خاص بموضوع بحثهما، وقد كان ذلك من خلال كتابهما "إدراك الموت"، حيث قدّما سنة 1976 هذه المنهجية ولأول مرة في الكتاب الشهير "إكتشاف النظرية المجردة" (أورد في: محمود، 2018)، لتعرف بعد ذلك تطوراً واهتماماً كبيرين.

رغم وجود بعض الاختلافات في مدارس هذه المنهجية، والتي نتجت بالأساس عن اختلاف الموقف من العلاقة بين الباحث والمشاركين (باسم، 2018)، إلا أنها تعتمد نفس الأسس، حيث تنطلق من الواقع المعيش في جمع البيانات، من خلال توظيف عدة تقنيات بحثية، كالمقابلة، والملاحظة، ومجموعات النقاش وتحليل الوثائق (أورد في: Erika, 2017, p. 71).

وتسمح هذه الأدوات، وبخاصة المقابلة، بأشراك المبحوث في سيرورة البحث من خلال طرح آرائه ومعتقداته ومشاعره حول موضوع الدراسة، كما تمنح بيانات ذات طبيعة نوعية يتم إخضاعها للتفريغ الكتابي، ليقوم الباحث بعد ذلك بتحليلها من خلال العملية المسماة بالترميز (Le codage).

يتم الترميز عبر مراحل عديدة تنتهي ببروز فئات وموضوعات، حيث يتم الإنطلاق من الجزئيات أي البيانات الميدانية، ليمتد تحويلها في النهاية إلى الكلّيات، أي البناءات النظرية (Luckerhoff & Guillemette, 2012, pp 3-36).

يجب الإشارة إلى أنّ هدف استخدام منهجية النظرية المجردة ليس الوصول إلى بناء النظرية بشكل كامل، ولكنها تهدف في الكثير من الأحيان إلى بلوغ فهم جديد للظواهر في سياقاتها الطبيعية، وهي السياقات التي يفضل Bronfenbrenner Urie تسميتها بالإيكولوجيا التجريبية قاصداً بها الأوساط المألوفة لدى الأفراد (أورد في: Mucchielli, 2005).

في تحليلنا لإجراءات منهجية النظرية المجردة، وجدنا أنها تتميز بخصائص تمنح للباحث في علوم الإعلام والاتصال القدرة على القيام بالتّظهير، والتي سوف نناقشها بالإعتماد على أفكار Creswell (2018) فيما يلي:

أولاً: عكس المنطق الكميّ الذي يتقيد، ومنذ بداية البحث، بأسئلة دقيقة وفرضيات مسئلة من الأطر النظرية الجاهزة، لا تعمل البحوث النوعية وبخاصة منهجية النظرية المجردة وفق هذا المسار، حيث يتطلب استكشاف الظواهر البدء بأسئلة مفتوحة دون اعتماد الفرضيات، على أمل أن يكشف الميدان أسرارها للباحث. كما يُتوقع أن تتغير الأسئلة مع النّقد في البحث، فعادةً ما تخضع للمراجعة المستمرة وإعادة الصياغة ممّا يسمح للباحث بالتكيف مع كلّ المعطيات الجديدة التي يمنحها له الميدان.

ويؤكد Desèze في هذا السياق أنّ المنهجية النوعية تشتغل وفق مبدأ الإكتشاف التدريجي، والبناء في نفس الوقت للإشكالية والفهم (أورد في: Erika, 2017, p 83).

ثانياً: لا تشكّل النظرية في منهجية النظرية المجردة إطاراً موجّهاً للبحث، ولكن، وعكس ما يشاع عن هذه المنهجية من أنها تسجل قطيعة تامّة مع الأطر النظرية السابقة، فهي لا تتحرّر منها بشكل نهائي، حيث

يتمّ توظيفها "توظيفاً استقرائياً" في مرحلة تحليل البيانات من خلال استدعائها ومقارنتها ما جاء بها بما تمّ التوصل إليه من نتائج.

بهذا تنشأ علاقة تبادلية وتفاعلية بين الأطر النظرية السابقة والبناءات النظرية الحالية، كما يسمح النقاش الذي يفتحته البحث في هذه العلاقة بخلق إمكانات كبيرة، سواء بالنسبة لنتائج تطبيق منهجية النظرية المجردة من خلال صقل أكبر لهذه النتائج، أو بالنسبة للأطر النظرية السابقة من خلال نقدها وبالتالي تطويرها بدل التسليم بحتميتها، بل إنّ التطبيقات الحديثة لمنهجية النظرية المجردة توصي الباحثين بدخول الميدان بأقلّ عدّة نظرية ممكنة، حتى لا تحجب المفاهيم الجاهزة رؤية ما هو جديد ويليق بالاستكشاف، على أن يتمّ استدعاؤها لاحقاً كما سبق وأن أشرنا.

ثالثاً: يتعرّض البحث النوعي، ومنهجية النظرية المجردة تحديداً، للتغيير طيلة فترة إنجاز البحث، فقد تتغير خطة الدراسة، أو أسئلة البحث أو تصميم أدوات جمع البيانات، كما قد يتغير الأفراد الذين يدرسه الباحث، أو مواقع البحث.

ويسمح هذا الأمر ببقاء ذهن الباحث منفتحاً على أية معلومات جديدة قد يحملها له المشاركون بخصوص مشكلة الدراسة. وإذ يستمرّ في تعديل إجراءاته بما يتوافق وأهدافه، فهو بهذا يمضي قدماً نحو التّظهير وبشكل تدريجي.

رابعاً: يناقش Creswell مسألة العينة في منهجية النظرية المجردة، موضحاً أنّ العينة القصدية هي الأكثر ملاءمة لهذه المنهجية، لاسيّما وأنّ هدفها ليس التعميم. وتسمح هذه العينة بإيجاد المفردات التي تُعين الباحث على فهم أفضل لمشكلة البحث، لذلك، لا يتطلب هذا التصميم البحثي كغيره من البحوث النوعية الاختيار العشوائي لمفرداتها، أو اختيار عينة كبيرة من المشاركين كما هو الحال بالنسبة للبحوث الكمية، حيث يمكنها أن تتراوح بين عشرين وثلاثين فرداً على الأكثر.

كما يوجد أسلوب آخر يشار إليه في تحديد حجم العينة وهو التشبع (La saturation)، والذي تُعرّفه Charmaz (2006) بتوقّف الباحث عن جمع البيانات حينما لا تمثّل البيانات الجديدة أية إضافة للتصنيفات أو الموضوعات التي تمّ بناؤها. يسمح اختيار العينة وفق هذه الطريقة باختيار أفضل المشاركين الذين يمكنهم تحقيق إضافة للمشكلة البحثية، وبالتالي إغناء خصائص وأبعاد الموضوعات. وهو الأمر الذي يتفق وبشكل كبير مع مفهوم العينة النظرية (L'échantillon théorique) التي ينصح بها العديد من الباحثين في تطبيق منهجية النظرية المجردة (Conlon, Timonen, Elliott-O'Dare, O'Keeffe & Foley, 2020).

خامساً: تتجاوز النظرية المجردة الوصف البسيط لمشكلة البحث الى الوصف الشامل من خلال التعرّف على التصورات المختلفة والأبعاد المتعددة للظاهرة، والتي إن اختزلناها في بضع متغيرات لإبراز ما بينها

من ارتباطات، فسيتمّ إسناد الواقع الحقيقي إلى العناصر وليس إلى الكليات، وإلى المقاييس بدل النوعيات، وإلى انغلاق البنية بدل الانفتاح على العالم، ممّا سيؤدّي إلى عدم الإلمام بالظواهر الجديدة التي تضمّ تفاصيل من الصعب الوصول إليها إلاّ من خلال منهجية إستكشافية كمنهجية النظرية المجذّرة.

❖ **حدود منهجية النظرية المجذّرة:** ككلّ منهجية بحثية، تُسجّل منهجية النظرية المجذّرة مآخذ كثيرة تحسب عليها، كالتشكيك في مصداقيّتها، والذاتية الكبيرة التي يُظهرها الباحث في تعاطيه مع إجراءاتها، أو فيما يخصّ اعتمادها العينة القصديّة ومرونتها التي لا تتفق مع مفهوم الصرامة العلميّة بالشكل الذي تتعاطى معه البحوث الكميّة.

وإن كانت هذه الانتقادات موضوعيّة ومؤسّسة في كثير من جوانبها، إلاّ أننا سنحاول فيما يلي الحجاج حول ما يمكن أن تمنحه هذه الخصائص الهشّة للتّظهير من قوّة وفعاليّة:

- يُؤخّذ على منهجية النظرية المجذّرة عدم تقديم تعريفات واضحة ونهائيّة لمصطلحات البحث منذ البداية، ولكنّ الاستقراء الذي تخضع لمنطقه هذه المنهجية يجعل هذه المصطلحات قابلةً للتّغيير أكثر من مرّة خلال فترة البحث، على أن تصل إلى شكلها النهائيّ والواضح في نهايته، أي بعد أن تتّضح للباحث الموضوعات النظرية (كريسول، 2018). وإن أضعف هذا الإجراء من موقف هذه المنهجية في البداية، إلاّ أنه سيسمح بتتمية المفاهيم تدريجيّاً وبالتالي تقديمها في صورةٍ أنضج. ويسمح التعامل مع المصطلحات وفق هذه الطريقة بتحقيق البناء النظريّ، وبشكل عميق وأصيل.

- لقد رسّخت الوضعيّة تصوّراً معيّناً لموضوعيّة المعرفة وربطها بالمعطيات الإحصائيّة، فالصرامة المعتمدة في المعالجة الرياضيّة للبيانات هي ما يمنحها هذا الطابع الموضوعيّ، ممّا يبعدها عن فخّ الذاتية. ولكنّ للبحث النوعي موضوعيّة التي لا تنحصر في الناحية الإجرائيّة، بل يتمّ إدراكها ضمن رؤية فكرية أعمق، من حيث التعامل معها كمفهومٍ يعبر عن توافقٍ اجتماعيٍّ يمكنه التغيّر باختلاف السياقات (لعياضي، 2013).

في هذا الإطار، أثارت البحوث النسويّة مسألة الموضوعيّة بنظرةٍ جديدة وجديرة بالاهتمام، فمن خلال تنفيذ ادّعاءات الوضعيين حول ضرورة التزام الموضوعيّة والحياد القيميّ في البحث، تستعيد Harding هذا المفهوم لتعيد تعريفه تحت مسمّى الموضوعية القويّة (L'objectivité forte)، والتي يمكن تحقيقها من خلال البحوث النوعيّة، بشرط وجود التزام واضح لدى الباحث حيال الحقيقة الصادقة، وهذا من خلال نقله الدقيق لأصوات وتجارب الفئات الخاضعة للإسكات والتهميش.

وتجادل Harding بأنّ هناك قيماً اجتماعيّة لا يمكن للموضوعيّة التقليديّة كما تعرف في البحوث الكميّة أن تحقّقها، كالمساواة والعدالة الاجتماعيّة، حيث، وبسبب اعتماد هذه البحوث على منطق البنى

الاجتماعية في نزعة أحادية وانفرادية، يتم إقصاء الفاعلين من مشاركتهم في بناء المعرفة حول قضايا تخصهم، في مقابل سعي النوعيين إلى الإنطلاق منهم مما يجعل البحث موضوعياً بشكل أفضل وفق تصوّر هذه الباحثة (أورد في: هيس، بيبير، 2015، ص ص 33-36).

ونذكر هنا على سبيل المثال الإقصاء الذي طال بعض الفئات الاجتماعية كالنساء والسود والطبقة العمالية، من التنظير لمفهوم الفضاء العمومي من قبل Habermas، وكأنّ هذه الفئات غير معنوية/تقيم الديمقراطية أو بالمشاركة في الفعل السياسي.

- يقيم فضيل دليو (2014) محاوراً منطقية هامة حول مفهوم الصدق والثبات بين البحوث الكمية والنوعية، ففي حين يرتبط هذان المفهومان بالبحوث الكمية في استجابتهما للمدرسة الوضعية، من خلال تحقق مبادئ التحكم، والتكرار، والتنبؤ، والملاحظة، والتجزئة، والعزل عن السياق، ترتبط البحوث النوعية من جهتها بمنطق خاص في تحقيق صفتي الصدق والثبات، وهذا نتيجة ارتباطها بالتأويل، والتفسير، والاستقراء، والتعددية المنهجية، والمرونة، والحساسية لخصوصيات المشاركين وسياقاتهم الاجتماعية.

ويمكن تحقيق الصدق في منهجية النظرية المجردة، أو ما يفضل بعض الباحثين تسميته بالمصادقية، من خلال ثلاثة مستويات إجرائية هي: الصدق الوصفي، والتأويلي والنظري، أما بالنسبة للثبات، فيمكن تحقيقه من خلال تعايش الباحث لفترات طويلة مع الفاعلين الاجتماعيين، إضافة إلى انتهاج طرق التثليث المختلفة (La triangulation)، والخضوع للرقابة الذاتية من خلال التشكيك وإعادة التقييم المستمرين، أو كما يسميها كل من Lecompte و Goetz بتحقيق "الذاتية المنضبطة". بعبارة أخرى، سيسمح التزام الباحث بهذه الإجراءات بتطبيق منهجية النظرية المجردة بشكل أكثر صرامة، وبناءً نظري أكثر مصداقية وموثوقية.

- من حدود منهجية النظرية المجردة أيضاً، الرهانات الأخلاقية التي تطرحها هذه المنهجية بسبب انخراط الباحث في تجربة مكثفة ومجهدّة مع الأفراد (كريسول، 2018)، وهو إشكالٌ تُملّيه طبيعة البحوث النوعية بشكل عام، من حيث اعتبار المشاركين جزءاً أساسياً من البحث وليسوا مجرد موضوعات دراسية، لذلك تتمحور أهمّ المعايير الأخلاقية المعتمدة في هذا الصدد في كيفية أخذ الموافقة الطوعية للمشاركين من خلال تزويدهم بكل المعلومات الضرورية حول طبيعة البحث، واعتماد السرية بعدم الإفصاح عن أسماء المشاركين الحقيقية، إتلاف الملفات الحساسة بعد فترة من استخدامها لضمان هذه السرية، إضافة إلى عدم تعريض المشاركين إلى أية أخطار محتملة جزاء مشاركتهم في البحث وإخبارهم بها (دليو، 2020). لذلك يسعى التنظير وفق هذه الالتزامات إلى تحقيق المعنى الأخلاقي للبحث العلمي في جانبه العملي المحض.

كلّ هذه الحدود، وإن أوضحت بعض العجز في التعامل مع بعض المواقف الأخلاقية والمعرفية، إلا أنّها يمكن أن تتحوّل من خلال إجراءاتٍ معيّنة إلى قوّةٍ داعمةٍ للتّنظير، فالتعامل الحذر مع المفاهيم الجاهزة بعدم التسليم بها، والموضوعيّة القويّة التي تمنح للخبرة فرصتها في بناء المعرفة، وإشراك الأقران والمبجوثين في التأويل، وكذا الإنغماس في عالم الأفراد المشاركين، هو ما سيحقّق الفهم العميق للظاهرة الإتصاليّة محلّ الدراسة، ومنه فرصة بناء نموذجٍ نظريّ قويّ وأصيل.

❖ **خاتمة:** يُبرّرُ تناول بعض الجوانب المتعلّقة بمسألة التّنظير في علوم الإعلام والإتصال، في إطار الإشكاليّات الإستمولوجيّة الراهنة، حاجةً هذا الحقل المعرفيّ تحديداً إلى بناء أطرٍ نظريّة جديدة تخدم وضعيّة المعرفة التي لا تزال بحاجةٍ الى الشرعنة والتأسيس.

كما تظّهّر ضرورة تكييف علوم الإعلام والإتصال مع التغيّرات التي تمسّ الظواهر المدروسة باستمرارٍ، وكذلك أهميّة منح السياقات ذات الخصوصيّة الثقافيّة والحضاريّة -كالمنطقة العربيّة- فرصتها في تقديم فهمٍ حولها من خلال بناء نظريّاتٍ خاصّة بها.

من جهةٍ أخرى، تمنح البحوث النوعيّة في اختلافها الجوهريّ مع قيم الوضعيّة آفاقاً لتحقيق المسعى التّنظيريّ في هذا التخصّص، وهذا من خلال تثمين مرتكزاته التي تعتمد بالأساس على المعطيات الميدانيّة المتحصّل عليها من الأفراد، ثم بناء مفاهيمٍ نظريّة انطلاقاً من علاقة هؤلاء الأفراد بالفهم الذي يحملونه اتجاه الواقع.

ويمكن القول إنّ ما تقدّمه منهجيّة النظرية المجدّرة، ومن بين كلّ تصاميم البحث النوعيّ الأخرى، هو الأنسب للتّنظير، من خلال إجراءاته الواضحة والصّارمة التي تؤمّن الانتقال من البيانات المتعلّقة بآراء ومعتقدات ومشاعر الأفراد حول موضوع الدراسة، إلى المفاهيم والمقولات النظرية، مروراً بالعملية التجريدية التي تمنح المعطى الواقعيّ صيغته العلميّة. كما لا تعني حدود هذه المنهجية على المستوى الإجرائيّ والأخلاقيّ محدوديةً في التفكير العلميّ، حيث أنّ إضفاء معنىٍ جديداً لبعض مفاهيم البحث، كالموضوعيّة والصدق والثبات والأخلاقيّات، سيُمكنُ الباحث من تجاوز هذه الحدود في سبيل تحقيق الهدف، وهو تزويد علوم الإعلام والإتصال بمخزونٍ نظريّ يُمكّنه من تقديم فهمٍ أعمق للظواهر.

أمّا على مستوى الممارسة العلميّة، فإنّ الأبحاث التي تبنت منهجيّة النظرية المجدّرة في هذا الحقل العلميّ تبقى غير كافيةٍ، وأحياناً هي منعقدة أو نادرة كما في العديد من السياقات كالسياق الجزائريّ، وهو الأمر الذي يستدعي فتح نقاشاتٍ جادّة على مستوى الهيئات العلميّة المحليّة حول أهميّة خوض مغامرة التّنظير، وبالأخصّ، كيفيّة خلق ديناميّة علميّة من خلال إقحامه في المقرّرات والبرامج البيداغوجيّة خاصّةً على مستوى الطور الثالث.

❖ قائمة المراجع:

1. احجيج، حسن (2019). البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات. المغرب: دار آدم للنشر والتوزيع.
2. بوجمعة، رضوان (2004). ابستمولوجيا علوم الاتصال: أزمة فهم بنية الاتصال في المجتمع الجزائري. المجلة الجزائرية للاتصال، 9(18)، 11-21.
3. بوخرسة، بو بكر (2013). علوم الانسان بين الهوية والسؤال: تحليل ابستمولوجي في المفاهيم البراديغمات والنظريات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. الحيدر، عبد الله الزين (2017). الوضعية الابستمولوجية لعلوم الاعلام والاتصال. المجلة العربية للاعلام والاتصال، السعودية. 2017(17)، 153-160.
5. دليو، فضيل (2014). معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 19، 82-91.
6. دليو، فضيل (2020). اخلاقيات مناهج البحوث الكيفية: تلازم تفاعلي. مجلة الاتصال والصحافة، 7(1)، 190-203.
7. سويديريغ، ريتشارد (2017). قبل النظرية يأتي التنظير او كيف نجعل العلوم الاجتماعية أكثر جاذبية (ترجمة حميد الهاشمي). عمران للعلوم الاجتماعية، 5(20)، 165-187. (العمل الأصلي نشر سنة 2016).
8. كريسول، جو (2018). تصميم البحوث الكمية النوعية والمزجية (ترجمة عبد المحسن عايض القحطاني). الكويت: دار المسيلة للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر سنة 2003).
9. لارامي، الان، فالي، برنار (2009). البحث في الاتصال: عناصر منهجية (ترجمة ميلود سفاري وآخرون). الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. (العمل الأصلي نشر في سنة 2001).
10. لعياضي، نصر الدين (2013). الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للمنهج الكيفي: نحو آفاق جديدة لبحوث الاعلام والاتصال في المنطقة العربية. اتحاد الجامعات العربية - الجمعية العلمية لكليات الآداب. 10(02)، 1467-1491.
11. لعياضي، نصر الدين (2016). البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 39(450)، 7-27.
12. ماتلار، ارمان، ماتلار، ميشال (2005). تاريخ نظريات الاتصال (ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رايح). ط4. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع. (العمل الأصلي نشر سنة 2004).
13. محمود، باسم (2018). نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة الى النظرية المجردة. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، 7 (26)، 85-112.
14. ميج، برنار (2011). الفكر الاتصالي من التأسيس الى منعطف الألفية الثالثة (ترجمة أحمد القصور). ط1. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر. (العمل الأصلي نشر سنة 2005).
15. هيس بيبير، شارلين ناجي وليفي، باتريسيا لينا (2015). مدخل الى البحث النسوي ممارسة وتطبيقا (ترجمة هالة كمال). ط1. القاهرة: المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نشر في 2007).
16. Charmaz, K. (2006). *Constructing grounded theory: A practical guide through qualitative analysis*. sage.
17. Conlon, C., Timonen, V., Elliott-O'Dare, C., O'Keeffe, S., Foley, G. (2020). *Confused About Theoretical Sampling? Engaging Theoretical Sampling in Diverse Grounded Theory Studies*. *Qualitative Health Research*. 30(6), 947-959.
18. Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2016). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches*. Sages publications.
19. Erika, G. G. E. I. (2017). *La recherche en sciences de l'information et de la communication : de l'objet au processus de recherche*. Editions L'Harmattan.
20. Hammami, S. (2005). *Les Sciences de l'Information et de la Communication dans le monde arabe Réflexions sur les difficultés d'émergence d'une discipline*. *Revue Tunisienne de communication*, 1(45).
21. Luckerhoff, J., & Guillemette, F. (2012). *Méthodologie de la théorisation enracinée*. Québec : Presses de l'Université du Québec.
22. Mucchielli, A., Noy, C. (2005). *Etude des communications : Approches constructivistes*. Paris : Armand Colin.
23. Wolton, D. (1997). *Penser la communication*. Flammarion.